الأمم المتحدة

A/71/88–E/2016/68

# الجمعية العامة
# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 May 2016
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة الحادية والسبعون**
البند ١٨ من القائمة الأولية
**متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية**

**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**
**دورة عام ٢٠١٦**
٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ – ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦
البند ١١ (أ) من جدول الأعمال
**تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية**

# موجز أعدّه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية، بما يشمل الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ١٨–٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦)

## أولا – مقدمة

١ – في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، عُقد في نيويورك منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، بما في ذلك الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وترأس المنتدى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أوه جون (جمهورية كوريا). وكان الموضوع العام للمنتدى هو ”تمويل التنمية المستدامة: متابعة خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية“.

٢ – وضم المنتدى الافتتاحي عددا كبيرا من المشاركين الرفيعي المستوى، بمن فيهم ١٧ من الوزراء ونواب الوزراء، فضلا عن العديد من المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى

* A/71/50.

030616 020616 16-07753 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في مجالات المالية والشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي. وحضر المنتدى عدد لم يسبق له مثيل من المديرين التنفيذيين من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلا عن مسؤولين كبار من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وشاركت منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص أيضا بتمثيل قوي في المنتدى.

٣ - وتضمن الجزء الافتتاحي من المنتدى كلمة افتتاح ألقاها الأمين العام، ورسائل بالفيديو من المدير الإداري لصندوق النقد الدولي والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية، وبيانات أدلى بها النائب الأول لرئيس البنك الدولي، ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (باسم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (بصفته رئيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتمويل التنمية)، والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (باسم اللجان الإقليمية الخمس). وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ببيانات كل من رؤساء الهيئات الحكومية الدولية المعنية، بما في ذلك رئيس لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ورئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، والأمين بالنيابة للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي.

٤ - وتمثلت إحدى السمات البارزة من الجزء الافتتاحي للمنتدى في الحوار التفاعلي الذي جرى مع ممثلي الهيئات الحكومية الدولية والإدارة العليا للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن موضوعين هما: (أ) اتساق السياسات في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا؛ (ب) الصلة بين العمل الإنساني والتنمية.

٥ - ونُظِّم الجزء العام من المنتدى في شكل ستة اجتماعات مائدة مستديرة بشأن المواضيع التالية: ''الإطار العالمي لتمويل التنمية المستدامة''؛ و ''الموارد العامة المحلية والدولية''؛ و ''المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية''؛ و ''الديون والمسائل العامة''؛ و ''التجارة والعلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات''؛ و ''البيانات والرصد والمتابعة''. إضافة إلى ذلك، خُصصت حلقة نقاش لنتائج المنتدى العالمي المعني بالبنى التحتية.

٦ - وكان معروضا على المشاركين مذكرة من الأمين العام عن رصد الالتزامات والإجراءات الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (E/FFDF/2016/2). ووفر تقرير عام ٢٠١٦ الافتتاحي لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتمويل التنمية، خطة عمل أديس أبابا: رصد الالتزامات والإجراءات، مساهمة موضوعية رئيسية.

## ثانيا – افتتاح المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية

٧ – أدلى ببيانات في افتتاح المنتدى كل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمين العام، وكريستين لاغارد، المديرة الإدارية لصندوق النقد الدولي، وروبرتو أزيفيدو، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، ومحمود محي الدين، نائب الرئيس الأول لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠ والعلاقات مع الأمم المتحدة والشراكات في مجموعة البنك الدولي، الذي تكلم باسم رئيس البنك الدولي.

٨ – وشدد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ولاية المنتدى المتمثلة في مناقشة عملية متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من تمويل التنمية، ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي ذلك السياق، سيؤدي المنتدى أربع وظائف فريدة. أولا، سيكون المنتدى بمثابة المنبر الرئيسي للحوار بشأن السياسات المتعلقة بمتابعة تمويل التنمية لتقييم التقدم المحرز، وتحديد التحديات، وتيسير عمل وسائل التنفيذ. وسيعزز المنتدى أيضا تقاسم الدروس المستفادة على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع معالجة المواضيع الجديدة والناشئة. ثانيا، سيوفر المنتدى منبرا للعمل الملموس، وسيؤدي إلى استنتاجات وتوصيات متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي لتوجيه تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. ثالثا، سيتيح المنتدى مشاركة واسعة من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وكذلك من الدول الأعضاء. رابعا، سيضطلع المنتدى بعمله وفقا لنهج قائم على الأدلة، مستعينا بتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بوصفه المساهمة التحليلية الرئيسية التي سيجري النظر فيها.

٩ – وأكد الأمين العام المسؤولية الجماعية عن تحويل الاتفاقات البارزة لعام ٢٠١٥ إلى إجراءات ملموسة. وقُدرت الاحتياجات المالية اللازمة سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يناهز تريليونات الدولارات. وستشكل تعبئة تلك الموارد تحديا كبيرا، لا سيما في وقت يتسم باستمرار عدم اليقين الاقتصادي والقيود المالية. ويجب أن تضاهي الاستجابة العالمية حجم ذلك التحدي. وتوفر خطة عمل أديس أبابا إطارا شاملا للتمويل من شأنه، إذا نُفذ بالكامل، إعادة مواءمة التدفقات والسياسات المالية مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ودعا الأمين العام إلى تنفيذ ”الميثاق الاجتماعي“ الجديد المكرس في خطة العمل لتوفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية للجميع، فضلا عن زيادة الاستثمارات في البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود. وفي حين أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل تحفيزا للابتكار ويثبت فعاليته في كثير من البلدان النامية، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية، لا سيما تلك الموجهة إلى أقل البلدان نموا، تظل أمراً بالغ الأهمية. وتشكل المالية أيضا العنصر الأساسي في الوفاء باتفاق باريس الجديد ومساعدة البلدان على تنفيذ خططها الوطنية بشأن المناخ.

١٠ - وأعربت السيدة لاغارد عن التزام صندوق النقد الدولي بالتنفيذ الكامل وجيد التوقيت لخطة عمل أديس أبابا وأبرزت مجموعة الإجراءات التي اتخذها الصندوق بهدف تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين الضرائب، والتصدي لتغير المناخ، ودعم النمو الاقتصادي الشامل للجميع. وفيما يتعلق باستقرار الاقتصاد الكلي، يواصل الصندوق تقديم المشورة إلى البلدان بشأن الأطر الوطنية والآثار الجانبية المحتملة. وأشارت المتكلمة إلى التقدم المحرز في مجال التعاون الضريبي الدولي، حيث يعزى ذلك بقدر كبير إلى تآكل القاعدة ومبادرات تحويل الأرباح، ودعت إلى التركيز على تحسين الأطر الضريبية الوطنية بغية زيادة الإيرادات الضريبية. وفيما يتعلق بتغير المناخ، سيستمر صندوق النقد الدولي في متابعة البحوث وتقديم المساعدة التقنية بشأن استراتيجيات إزالة الإعانات وفرض الضرائب على الآثار الجانبية على نحو سليم، بما في ذلك من خلال فرض الضرائب على الكربون. ودعت السيدة لاغارد الحكومات إلى تحديد أهداف إنفاقها بشكل سليم، بما في ذلك بشأن تعليم الشباب، ولا سيما الفتيات، من أجل تحقيق النمو الشامل والمستدام.

١١ - وشدد السيد أزيفيدو على أهمية المنتدى في ضمان الاتساق بين تنفيذ النواتج المتوخاة من تمويل التنمية وخطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وسلط المتكلم الضوء على المشاركة النشطة من جانب منظمة التجارة العالمية في أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، خاصة في مجال التجارة. ونظرا لتعقيد تحقيق كل من خطة عمل أديس أبابا وأهداف التنمية المستدامة، تضمن تقرير فرقة العمل عدداً من المقترحات الرامية إلى تحديد مساهمة النظام التجاري المتعدد الأطراف في مجالات محددة، بما في ذلك المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا، ومسائل في مجال مصائد الأسماك والزراعة، وإمكانية الحصول على الأدوية الميسورة التكلفة، وتنفيذ نتائج المؤتمرين الوزاريين لمنظمة التجارة العالمية المعقودين في كل من بالي ونيروبي. وأعرب المتكلم عن الرأي بأن التطورات الأخيرة في منظمة التجارة العالمية كانت مشجعة. فعلى سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتفقت الحكومات على أهم إصلاح للتجارة الزراعية العالمية في تاريخ المنظمة، وأحرزت تقدما بشأن قواعد المنشأ التفضيلية وتنفيذ المعاملة التفضيلية في الخدمات بالنسبة لأقل البلدان نموا.

١٢ - وشدد السيد محي الدين على ضرورة التنفيذ الكامل للاتفاقات التاريخية التي أبرمتها الأمم المتحدة في السنة السابقة. ويتطلب التنفيذ بيانات جيدة وأداء ماهرا وتمويلا مستقرا، بما في ذلك التأهب إزاء الصدمات والكوارث الطبيعية والقدرة على الاستجابة للأزمات من جميع الأنواع. وقال المتكلم إن مجموعة البنك الدولي منخرطة بشدة في عملية تمويل التنمية، بسبل تشمل الاضطلاع بدور نشط في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. وتعمل مجموعة

البنك الدولي بالتعاون مع المصارف الإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف وصندوق النقد الدولي من أجل استخدام رأس مال المساهمين والحلول المبتكرة للتمويل والمعارف والقدرات التنظيمية لحفز و ''حشد'' موارد إضافية من القطاعين العام والخاص. وتعمل المجموعة أيضا على تعزيز القدرة على تعبئة الموارد المحلية من خلال المبادرة المشتركة مع صندوق النقد الدولي بشأن تعزيز النظم الضريبية في البلدان النامية. وفي رأي المتكلم، يتمثل جانب حاسم آخر من جوانب خطة تمويل التنمية في تمويل البنى التحتية. وفي ذلك السياق، سلط المتكلم الضوء على إطلاق المنتدى العالمي الجديد المعني بالبنى التحتية. وأكد أن المجموعة لا تزال ملتزمة باجتذاب الاستثمارات إلى المجتمعات والأسواق المتضررة بسبب النزاعات أو تغير المناخ أو الهجرة.

## ثالثا – بيانات الجهات المؤسسية المعنية

١٣ – أدلى ببيان كل من رئيس لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بامبانغ بروجونيغورو (إندونيسيا)؛ ورئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، ألفريدو سويسكوم (بنما)؛ والأمين بالنيابة للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، كالفن ماكدونالد. وقُدمت أيضا عروض إيضاحية رئيسية من قبل كل من مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، هيلين كلارك؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ورئيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، وو هونغبوا؛ والأمين العام للأونكتاد، موخيسا كيتوي؛ والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، شمشاد أختر.

١٤ – وأشار السيد بروجونيغورو إلى العملية التي تضطلع بها حاليا لجنة التنمية والمسماة ''التطلع إلى المستقبل''، حيث سيتم في إطارها وضع مقترحات لضمان أن تظل مجموعة البنك الدولي تستجيب لاحتياجات العملاء المتنوعة، وتجعل ''الانتقال من البلايين إلى التريليونات'' حقيقة واقعة، وتقيم شراكة مع القطاع الخاص، وتصبح شريكا إنمائيا أكثر فعالية، وتكيف نموذج أعمالها وفقا لذلك. ولتنفيذ خطة عمل أديس أبابا، دعت اللجنة إلى حشد القطاع الخاص وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، بسبل منها التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. وحثت اللجنة مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على أن يصبحا أكثر فعالية في السياقات التي تتسم بالضعف والنزاعات من خلال تعزيز القدرات التشغيلية في البلدان المتضررة، وتحسين تكييف أنشطة تنمية القدرات، وتوفير الحوافز وتعزيز الأمن للموظفين، وتوفير الموارد والتمويل على نحو ابتكاري. ودعت اللجنة أيضا إلى تحديث الإطار

البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، على أن يوضع في صيغته النهائية بحلول آب/أغسطس ٢٠١٦.

١٥ - وأوضح السيد سويسكوم أن الأونكتاد، بوصفه من الأطراف المؤسسية صاحبة المصلحة في عملية تمويل التنمية، بوسعه أن يؤدي دوراً هاماً في تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف، والعمل بمثابة منتدى لتبادل الأفكار والنُّهُج من أجل النهوض بعملية منظمة التجارة العالمية وزيادة إدماج النظام التجاري المتعدد الأطراف في الركائز الأخرى للحوكمة الاقتصادية العالمية. وأشار السيد سويسكوم إلى أهمية اتفاقات الاستثمار الدولية والاهتمام الواسع النطاق بتحسين نظام منع المنازعات بين المستثمرين والدول وتسويتها لتعزيز بيئة مواتية للتنمية. وأوصى السيد سويسكوم بقيام الأونكتاد واللجان الإقليمية بمعالجة كافية للمسائل المتعلقة بتمويل التنمية في برامج عملها الحكومية الدولية لكفالة تسخير النطاق الكامل من الخبرات والمعارف في منظومة الأمم المتحدة لذلك الغرض.

١٦ - وأوضح السيد ماكدونالد أن اللجنة دعت إلى نهج ثلاثي عام يشمل السياسات الهيكلية والمالية والنقدية من أجل التصدي للتحديات الاقتصادية الراهنة. وسيكون من الأمور الهامة إنشاء شبكة عالمية قوية للأمان المالي لتحمي البلدان من حالات نقص السيولة المفاجئة أو الصدمات الخارجية. ومستقبلا، ستكون للصندوق ثلاث أولويات استراتيجية. أولا، سيقوم الصندوق بتحديد الحيز المالي واقتراح التدابير الرامية إلى تحسين مزيج السياسات. ثانيا، سيتولى الصندوق تقديم الدعم المالي، عند الاقتضاء، مشفوعا بأدوات تناسب الاحتياجات المتغيرة للبلدان الأعضاء. أخيرا، سيساعد الصندوق في التصدي للتحديات الجديدة. كما سيضطلع الصندوق بعدد من الإصلاحات، بما في ذلك تعزيز التنسيق مع الترتيبات المالية الإقليمية، ومراجعة مجموعة أدوات الإقراض، والنظر في تقديم المزيد من الدعم للبلدان المتضررة من انخفاض أسعار السلع الأساسية، وأزمات اللاجئين، والأوبئة، والكوارث الطبيعية.

١٧ - وأشارت السيدة كلارك إلى أن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية يجب أن يدفع قدما بخطة واضحة للرصد والإبلاغ. وفي كل دورة سنوية من دورات المنتدى، يمكن للمجتمع الدولي تقييم التقدم المحرز؛ والنظر فيمن يجري التوصل إليهم، ومن يواجهون خطر التخلف عن الركب؛ وتبادل الخبرات بشأن النُّهُج الابتكارية لتمويل التنمية المستدامة. ويمكن لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدم مزيدا من الدعم للتنفيذ بعدد من السبل. أولا، بوسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم بعرض مجموعة نُهُج التمويل المبتكرة من خلال عمله على الصعيد القطري. ثانيا، يمكن أن تشكل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية شريكا رئيسيا للبلدان

في بناء الملكية الوطنية القوية. ثالثا، يمكن للبرنامج الإنمائي دعم البلدان في بناء التحالفات والشراكات الواسعة النطاق المطلوبة في خطة عمل أديس أبابا. رابعا، يمكن للبرنامج الإنمائي تكثيف تركيزه على أشد البلدان فقرا وأكثرها ضعفا. أخيرا، بوسع البرنامج الإنمائي، في شراكة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المضي قدما بالمبادرة المسماة ''مفتشو الضرائب بلا حدود'' التي تدعم البلدان النامية في بناء قدراتها على مراجعة الحسابات الضريبية.

١٨ - وأطلق وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية التقرير الافتتاحي لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، مشيرا إلى أن التقرير قد حدد الالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا وعلاقتها بوسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقدم التقرير أيضا إطار الرصد ومصادر البيانات التي من شأنها أن تمكن من إجراء تقييمات سنوية للتقدم المحرز. وسلط التقرير الضوء على المجالات التي أدرجت فيها الأهداف المتعلقة بوسائل التنفيذ ضمن الإطار التمويلي الأوسع نطاقا. واختتم كلامه بثلاث ملاحظات. أولا، أن السياق العالمي المتطور يدعو إلى المرونة في عملية المتابعة والمواضيع التي تتناولها. وثانيا، نظرا للطبيعة المعقدة والشاملة للنواتج المتوخاة فيما يتعلق بتمويل التنمية، اقترحت فرقة العمل الاشتمال على تذييل قائم على الإنترنت، من أجل معالجة مجموعة أوسع نطاقا من الالتزامات بالإضافة إلى التقرير. وأخيرا، سيلزم الحصول على مزيد من التوجيه من الدول الأعضاء لتقييم الخيارات الممكنة لأنماط الإبلاغ القطري في إطار عملية تمويل التنمية وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة.

١٩ - وذكر السيد كيتويي أنه في حين أن من المتوقع أن تسد التدفقات الكبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر بعض الفجوات التمويلية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن البحوث التي أجراها الأونكتاد قد أثارت شواغل من قبيل الافتقار إلى الاستثمار في المجالات الجديدة، وهيمنة الاندماجات والاحتيازات بوصفها شكلا رئيسيا للاستثمار، وانهيار الاستثمار في بعض الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية، ومحدودية الإنعاش الإيجابي والتجارة في الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ولهذه العوامل تأثير كبير على قدرة الحكومات على بلوغ الطموحات الواردة في خطة عمل أديس أبابا. وفي الختام، أقر السيد كيتويي بالحاجة إلى إيلاء العناية الكافية للرصد والبيانات والإحصاءات السليمة لكنه قال إن تلك الأمور ذات أهمية ثانوية فقط فيما يتعلق بحسن التنفيذ. ودعا السيد كيتويي المشاركين إلى المشاركة في الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد.

٢٠ - واستعرضت السيدة أختر الأولويات في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، من قبيل تعبئة الموارد المحلية، وتخطي الفجوات في تمويل الهياكل الأساسية، وتنفيذ أطر وأدوات سليمة

للسياسات الاحترازية على مستوى الاقتصاد الكلي لمعالجة الضعف المالي، وتعزيز إدارة القدرة على تحمل الديون. وشددت المتكلمة على ضرورة مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز الشراكات العالمية من أجل البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وبعد تقديم ملخص للمبادرات الهامة على الصعيد الإقليمي الرامية لمعالجة هذه الأولويات، فقد اختتمت السيدة أختر بالتوصية بأن تقر عملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بدور اللجان الإقليمية على نحو أكثر شمولا.

## رابعا – المناقشة العامة

٢١ – خلال المناقشة العامة، أدلى ببيانات أكثر من ٥٠ من ممثلي الحكومات، بمن فيهم ١٧ وزيرا ونائب وزير. وتكلم أيضا ممثلون عن وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وأدلى ببيانات مشتركة كل من مجموعة الـ ٧٧ والصين، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة الدول الأفريقية، والجماعة الكاريبية، وتحالف الدول الجزرية الصغيرة ومجموعة من البلدان لدعم البلدان المتوسطة الدخل.

٢٢ – ورحبت الوفود بالمنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية بوصفه إنجازا هاما على طريق تنفيذ ومتابعة خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وأعاد أعضاء الوفود التأكيد على الدور المحوري لخطة عمل أديس أبابا في التعجيل بالتقدم بشأن تمويل التنمية المستدامة، ودعوا إلى تعزيز التعاون في تنفيذ جميع مجالات عملها على نحو كامل ومتوازن، بحيث لا يتخلف أحد عن الركب. كما أقر العديد من الوفود بأن المنتدى كان له دور أساسي في تمهيد الطريق لنجاح المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠١٦.

٢٣ – ووافق عدد كبير من المتكلمين على أنه قد أُحرز تقدم كبير في تنفيذ النتائج المتعلقة بتمويل التنمية، إلا أن هناك أكثر من ذلك بكثير مما ينبغي عمله لترجمة الالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا إلى إجراءات ملموسة. وشدد عدد من الوفود على الحاجة إلى ضمان التوازن المناسب بين وجود بيئة دولية تمكينية، ووجود شراكة عالمية من أجل التنمية، وتعبئة الموارد المحلية. وأشير إلى أن اتساق السياسات، وتعبئة التمويل من مصادر متنوعة، ومواءمة التدفقات المالية مع أهداف التنمية المستدامة، تُعتبر أمورا حاسمة. ويجب أن يتجاوز التنفيذ المسائل المالية وأن يغطي السياسات المتنوعة من قبيل الحكم الرشيد، والتجارة، ومشاركة القطاع الخاص، والمساواة بين الجنسين. وقد أعربت الدول الأعضاء عن التزامها بوضع سياسات من شأنها تيسير إدماج خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠ في خططها وأولوياتها الوطنية.

٢٤ - ورحبت الدول الأعضاء بالتقرير الافتتاحي لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، ووافقت على النهج الثلاثي المقترح الذي يشمل مناقشة موجزة عن السياق العالمي، ونظرة عامة مقتضبة عن كل فصل مع إيراد بيانات مستكملة وعرض للمبادرات الجديدة ومناقشة لمسائل مواضيعية محددة، استنادا إلى المساهمات المقدمة من مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا. ومع إقرار الوفود بأن الرصد يتطلب قياسات دقيقة وتقديم تقارير محدثة من جميع أصحاب المصلحة، فقد أشارت إلى أن الإبلاغ السنوي عن التقدم المحرز من جانب فرقة العمل سيكون أمراً أساسياً لضمان الاتساق بين مختلف الجهات الفاعلة، وتحديد الثغرات وأفضل الممارسات، وتقديم توصيات للعمل في المستقبل.

٢٥ - ومع اعتراف أعضاء الوفود بأهمية جميع مصادر التمويل لتحقيق التنمية المستدامة، فقد أكدوا أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل عنصرا أساسيا للتعاون الإنمائي الدولي وأن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية أمر بالغ الأهمية. وأُعرب عن القلق إزاء استمرار الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا. وقد سُلط الضوء على مسألة عدم كفاية الموارد التي يؤدي إلى تفاقمها كل من التدفقات المالية غير المشروعة، والقواعد التجارية التمييزية، وارتفاع أعباء الديون، والمسائل المنهجية، والافتقار إلى القدرات، باعتبارها عقبات إضافية أمام التنمية المستدامة. وأشار بعض الوفود إلى التحديات الفريدة التي تواجه البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع.

٢٦ - وأشار المشاركون إلى أن المجتمع الدولي يواجه تحديات اقتصادية وإنسانية خطيرة، مع وجود فجوة واسعة بين الاحتياجات والموارد. ويلزم اتباع نهج مبتكرة وشاملة لجمع المزيد من التمويل من أجل التنمية المستدامة. وكان هناك توافق واسع في الآراء على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد أثبت كونه عنصراً مكملاً هاماً للتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي. وسلط بعض المتكلمين الضوء على ما يمكن أن تحققه التحويلات المالية، وحثوا المجتمع الدولي على الحد من تكاليف المعاملات المرتبطة بها. كما تم التشديد على أهمية الاستثمار الخاص، والإيرادات الضريبية، والأعمال الخيرية.

٢٧ - وأقرت الدول الأعضاء بأن تنمية القدرات تتسم بأهمية كبيرة في تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ويجب أن تعكس الاستراتيجيات والأولويات الوطنية للتنمية المستدامة لدى هذه البلدان. ودُعي إلى زيادة الدعم الدولي وإنشاء شراكات متعددة أصحاب المصلحة تهدف إلى تنفيذ عملية فعالة ومحددة الأهداف في مجال بناء القدرات في البلدان النامية. وفي

هذا الصدد، دعت بعض الدول الأعضاء إلى تعزيز المشاركة من جانب المؤسسات الدولية الرئيسية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأونكتاد، في تقديم المساعدة التقنية والخبرة في مجالات التصنيع والتجارة والاستثمار.

٢٨ - وأشير إلى أن البلدان النامية ينبغي أن تضطلع بدور أقوى في صنع القرار الاقتصادي الدولي ووضع المعايير وإدارة الشؤون العالمية. ووُجهت نداءات من أجل الارتقاء بالتعاون الضريبي الدولي، وزيادة الشفافية في التدفقات المالية. ويمثل التهرب الضريبي وغسل الأموال تهديدا للاستقرار الدولي والتنمية، وقد تعهد المشاركون بالعمل معا على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وأيد الكثير من المشاركين الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على اكتساب القدرة على تحمّل الديون في الأجل الطويل، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم. وأكد عدة متكلمين على أن التجارة والاستثمار الدوليين هما من محركات للتنمية، ودعوا إلى التعجيل باختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

٢٩ - ورحبت الوفود بإطلاق المنتدى العالمي للبنى التحتية، وأقرت بإنشاء آلية تيسير التكنولوجيا، على النحو المدعو إليه في خطة عمل أديس أبابا. وتشمل الإنجازات المبكرة الأخرى فيما يتعلق بالالتزامات المقطوعة في إطار خطة العمل أهدافا طموحة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، ودعم القطاع الخاص في البلدان النامية، والاستثمار في التمكين الاقتصادي للمرأة

## خامسا - الحوار التفاعلي بشأن تعزيز اتساق السياسات في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا

٣٠ - ترأس جلسة الحوار التفاعلي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أوه جون، وأدارتها إليزا أنيانغوي من مؤسسة غارديان نيوز آند ميديا وشبكة سي إن إن الدولية. وأدلى بملاحظات افتتاحية كل من رئيس المجلس؛ ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، ميرزا حسن؛ ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي، أليكسي موجين؛ ورئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، ألفريدو سويسكوم أ.

٣١ - أوضح رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن الشكل المبتكر للحوار يهدف إلى تلبية الرغبة المتبادلة للمجلس والمجلسين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تعزيز التفاعل فيما بينهم في إطار المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية. ورحب السيد حسن بالجهود التي يبذلها المجلس لتعزيز الحوار، وجعله أكثر شمولا وتفاعلا. ومع تسليط

الضوء على التحديات العالمية المستجدة، ولا سيما الأزمة الإنسانية، فقد أشار إلى أن البنك قد أعاد تصميم طرائقه ونهجه القطري لكي يصبحا أكثر دينامية. وأشار إلى أن البنك قد أدرك أيضا الحاجة إلى استخدام موارده التي تُقدم بشروط تساهلية على نحو أكثر استراتيجية، وذلك بزيادة التركيز على استغلال إمكانات القطاع الخاص، مع تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة. وأكد السيد موجين التزام الصندوق بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا ولاحظ أنه، خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٦، أعرب الوزراء وأعضاء مجلس الإدارة عن التزامهم بالارتقاء بجهودهم الرامية إلى ضمان النمو الاقتصادي المستدام. وبالإضافة إلى ذلك، تم استحداث مبادرات جديدة تكمل الدور التقليدي للصندوق في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار المالي. وأشار السيد سويسكوم إلى أن نطاق الخطة الجديدة وطموحها يزيدان من الرهانات والتحديات، مما يستدعي بذل جهود تعاونية غير مسبوقة فيما بين المؤسسات. ومن المهم أن تتفادى منظومة الأمم المتحدة الازدواجية على مستوى الأمانة العامة وكذلك على المستوى الحكومي الدولي. وشدد السيد سويسكوم على قيمة الجمع بين وزراء التجارة والمالية والتنمية بحيث تعالَج مسألة الاتساق من حيث كل من المضمون والشكل.

٣٢ - وتناول الحوار موضوعين هما: (أ) اتساق السياسات في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا؛ (ب) الصلة بين الشؤون الإنسانية والتنمية. وفي إطار الموضوع الأول، كان المحاورون الرئيسيون هم: المدير التنفيذي لمجموعة البنك الدولي للولايات المتحدة الأمريكية، ماثيو ماكغواير؛ ورئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المعني بالاتصال مع البنك الدولي والأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي لكندا، وأيرلندا، ومنطقة البحر الكاريبي، سيرج دوبون؛ ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هيكتور أليخاندرو بالما سيرنا (هندوراس).

٣٣ - وقال السيد ماكغواير إن اتساق السياسات يتطلب الوضوح المفاهيمي. وقال إن العالم لديه إحساس قوي بكيفية المضي قدما بشكل عام، وذلك على سبيل المثال فيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، ولكن يجب إحراز تقدم في حشد رأس المال الخاص من أجل دعم بلوغ أهداف التنمية المستدامة من خلال استخدام الأدوات والصكوك المالية ذات الصلة. وأشار إلى أن المواءمة التنظيمية للأدوات والجهات الفاعلة الجديدة، من قبيل أصحاب المشاريع القائمة على الاستعانة بالجمهور في التمويل والصناديق الاستثمارية للمهجر، هي مسألة هامة. وأشار السيد دوبون إلى أن المسؤولية الأساسية للصندوق هي تعزيز الاستقرار النقدي

والمالي، فضلا عن خطوط أعماله الثلاثة، وهي المراقبة والمشورة في مجال السياسة العامة؛ والإقراض؛ وبناء القدرات والمساعدة التقنية. وقدم السيد دوبون عرضا لمبادرات صندوق النقد الدولي الرامية لتنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك التوسع في مرفق الإقراض التساهلي لديه بنسبة ٥٠ في المائة، وتحديد أسعار الفائدة لتصبح صفرا في برنامجه للتسهيل الائتماني السريع، وكلاهما يستهدف البلدان ذات الدخل المنخفض. وسيعمل الصندوق على تضمين تعبئة الإيرادات المحلية بقدر أكبر في أعمال المراقبة التي يقوم بها، وسيوسع نطاق أنشطته في مجال بناء القدرات، وسيعمل على مسائل من قبيل الهياكل الأساسية والقضايا الجنسانية وتغير المناخ. وفي أعقاب إصلاح نظام الحصص لعام ٢٠١٠، فسوف يشرع الصندوق في مراجعته الخامسة عشرة لنظام الحصص، التي ستستكمل بحلول موعد اجتماعه السنوي في عام ٢٠١٧. وأبرز السيد بالما سيرنا التحديات المتميزة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل. وقال السيد بالما سيرنا إن التصنيف في فئات مستندة إلى نصيب الفرد من الدخل لا يعكس الطابع المتعدد الأبعاد للفقر. وفي هذا الصدد، طلب المتكلم من ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي توضيح الآليات التي وُضعت والإجراءات التي اتُخذت للنظر في التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. وأثار المتكلم أيضا مسألة كيفية إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول لكي تصبح شركاء بالكامل في التنمية.

٣٤ - وفي المناقشات التفاعلية التي أعقبت ذلك، أشير إلى أن الاتساق ينبغي أن يكون مطبقا على المستوى المؤسسي وعلى مستوى المشاريع. وأشير إلى أنه من المهم أيضا دعم الأدوات وتطوير الخبرة المحلية لتحقيق المقبولية المصرفية على مستوى المشاريع. وقد أهيب بالدول الأعضاء أن تظل متفتحة الذهن وأن تتصرف بناء على الأفكار التي انبثقت عن المنتدى. وفي ضوء الاهتمام الهائل المولى للرصد والاستعراض، فقد ذُكِّر المشاركون بأهمية المتابعة في شكل مناقشات السياسات المعيارية.

٣٥ - ومع اتجاه التركيز لينصب على التنفيذ على الصعيد الوطني، فقد تساءل المدير التنفيذي للبنك الدولي عما إذا كانت المؤسسات الدولية تقدم دعما متسقا للتنفيذ على الصعيد القطري وما إذا كانت تلك الجهود تكلل بالنجاح. وردا على ذلك، أكدت الحكومات استعدادها للعمل مع المنظمات الدولية على تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. وجرى التأكيد على الجهود الوطنية الرامية إلى توسيع القاعدة الضريبية وعلى الحاجة إلى إزالة الإعانات الضارة المشوهة للتجارة. ومع ملاحظة التحديات المستمرة المتمثلة في انخفاض أسعار السلع الأساسية وارتفاع معدل البطالة، فقد اعتُبر التصنيع ومعالجة التدفقات المالية

غير المشروعة من الأولويات العليا. ووجه نداء أيضا من أجل زيادة الحيز السياساتي للبلدان النامية في ضوء تأثير اتفاقات التجارة الحرة والاستثمار.

٣٦ - ووُجهت عدة أسئلة بشأن التكيف المؤسسي إلى المديرين التنفيذيين. وأكد رئيس مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي مجددا أن البنك قد عمل على تغيير طريقته للتعامل مع البلدان من خلال دراسة الحالات القطرية، وتشجيع القطاع الخاص على دعم التنمية الوطنية من خلال صكوك من قبيل الضمانات. وبالمثل، فقد اتخذ صندوق النقد الدولي نهجا يراعي الظروف القطرية وواصل تقييم لياقة مجموعة أدواته على أساس المخاطر المتبلورة. ومن الأمثلة على ذلك مشاركته المتزايدة في مجال المساواة بين الجنسين، حيث كان تمكين المرأة يُنظر إليه باعتباره عاملا يعزز الإنتاجية وباعتباره أمراً هاماً على صعيد الاقتصاد الكلي.

٣٧ - ولتحقيق اتساق السياسات العالمية، شُدد على أنه ينبغي إيجاد بعض الفهم المشترك لأهداف التنمية المستدامة وتكوين بعض المفاهيم الأساسية بين المؤسسات والتي من بينها، على سبيل المثال، ما يتعلق بكيفية الاستفادة من القطاع الخاص. وهناك سؤال متصل بالموضوع يتعلق بالهيكل المؤسسي اللازم لإيجاد هذا الفهم المشترك. ونظرا لأن تنفيذ خطة عمل أديس أبابا يتجاوز نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية، يجب أيضا أن تتجاوز ترتيبات التنسيق مجتمع المعونة. ويعتبر المنتدى منبراً مناسباً لتحقيق هذه الغاية. بيد أنه لإحراز تقدم حقيقي، يلزم أن يكون هناك مزيد من التعاون بين المؤسسات العالمية دون الاقتصار على المناقشات التي تتم في إطار فعالياته السنوية.

٣٨ - وفي إطار الموضوع الثاني، كان المحاوران الرئيسيان هما: نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد يورغ لاوبر (سويسرا)؛ وساتو سانتالا، المديرة التنفيذية لمجموعة البنك الدولي عن إستونيا، وأيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج.

٣٩ - وشدد السيد لوبير على ضرورة سد الفجوات الإنمائية والإنسانية على المستوى التنفيذي، بغية مساعدة البلدان على تعزيز قدراتها في مجال الوقاية وبناء القدرة على التكيف. ولتوزيع التمويل دور حاسم في دعم الاتساق. فقد أدى تخصيص الموارد إلى الازدواجية والتنافس وإهدار الموارد. ويمكن أن يساعد التوزيع السليم لتمويل الأنشطة الإنسانية على دفع عجلة التغييرات المؤسسية، مما يؤدي إلى تحسين الاتساق. والأمم المتحدة والبنك الدولي بحاجة إلى العمل على وضع برنامج متعدد السنوات استنادا إلى ما يتمتعان به من مزايا نسبية من أجل تقديم المعونة على أرض الواقع. وسلطت السيدة سانتالا الضوء على الإجراءات ذات الأولوية قبل الأزمات وأثناءها وبعدها. فقبل وقوع الأزمات، يتعين تهيئة المؤسسات

والنظم ذات الصلة من أجل توفير شبكة أمان اجتماعي عند الحاجة. وخلال الأزمات، يتعين تبني رؤية أطول أجلا. وينبغي أن ينظر إلى السكان المتضررين ليس فقط باعتبارهم ضحايا بل أيضا بوصفهم قوى منتجة. ومن الضروري أن تركز الاستثمارات على التعليم، وخلق فرص العمل وتطوير الهياكل الأساسية. وبعد الأزمات، لا بد من تحول الاهتمام إلى تحرير إمكانات القطاع الخاص وفهم الحلول الممكنة على الصعيد الإقليمي. وهي ترى أن التعاون بين مؤسسات من قبيل الأمم المتحدة والبنك الدولي ينبغي ألا يتوقف على حسن نية قادة هذه المؤسسات فحسب بل يجب أيضا أن يصبح نمطا دائما للعمل لصالح البلدان المتلقية، وأن يتم توفير الدعم في هذا الصدد في صورة حوافز مالية وحوافز داخلية.

٤٠ - وفي المناقشة التحاورية، عرض أحد المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي عمل الصندوق في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات. وشدد على أن الصندوق يركز على بناء المؤسسات وتنمية القدرات عن طريق نشر مستشارين يعملون على المدى الطويل والعمل مع السلطات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى. وسلط رئيس مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي الضوء أيضا على الحاجة إلى التركيز بصفة خاصة في سياق الكوارث الطبيعية والنزاعات. ففي الحالة الأولى، ينبغي توجيه الجهود صوب جعل الاقتصاد أكثر قدرة على التكيف، بينما في الحالة الثانية ينبغي أن يتحول التركيز إلى منع نشوب النزاعات. وأكد مدير تنفيذي آخر لمجموعة البنك الدولي أن البنك الدولي بحاجة إلى العمل بشكل أوثق مع الأمم المتحدة من أجل تحسين فهم السياقات المحلية.

٤١ - وأشير إلى أن التدخلات القصيرة الأجل والطويلة الأجل ينبغي أن تستمر بالتوازي، إلا أن هناك حاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للاستثمار في التنمية الطويلة الأجل. وأهابت الدول الأعضاء بالمنظمات الدولية أن تعمل مع المؤسسات الوطنية، التي هي أكثر إلماما بالسياقات الوطنية. وتم التشديد على الدروس المستفادة من أزمة فيروس إيبولا وأهمية وجود رؤية وأولويات موحدة، فضلا عن التخطيط الاستراتيجي.

## سادسا - اجتماعات المائدة المستديرة وحلقة النقاش

### اجتماع المائدة المستديرة ألف: إطار عالمي لتمويل التنمية المستدامة

٤٢ - ترأس اجتماع المائدة المستديرة وزير الدولة للشؤون المالية والتعاون الاقتصادي في إثيوبيا، أحمد شيدي. وأدار حلقة النقاش المستشار الخاص للأمين العام المعني بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ديفيد نبارو. وقدم عرضان من المحاورتين التاليتين: نائبة المديرة التنفيذية لمكتب الشراكات الاستراتيجية والدعم الحكومي الدولي والتنسيق التابع لهيئة الأمم

المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، لاكشيمي بيوري؛ ونائبة المدير العام ومنسقة الموارد الطبيعية بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ماريا هيلينا سيميدو. وشاركت مديرة الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية، إيزابيل أورتيز، بوصفها محاورة رئيسية.

٤٣ - وافتتح الرئيس الدورة بالتشديد على أن خطة عمل أديس أبابا توفر إطارا عالميا جديدا لتمويل التنمية المستدامة يستخدم المجموعة الكاملة من الوسائل المالية وغير المالية لدعم تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وأبرزت مديرة النقاش أن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية سيكون الأول في سلسلة فعاليات تضع متابعة الاتفاقات البارزة الذي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٥ موضع التنفيذ.

٤٤ - وأكدت السيدة بيوري أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في صياغة وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية أمر أساسي لتحقيق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وشددت على أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على اتباع نهج مراع للاعتبارات الجنسانية في المالية العامة، من خلال وسائل تشمل الميزنة وسياسات الاقتصاد الكلي، وتتبع النفقات العامة في جميع القطاعات. وحثت جميع الدول الأعضاء على تجديد التزامها بتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال اعتماد خطة عمل أديس أبابا الطوعية بشأن التمويل التحويلي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإبلاغ عن تنفيذها.

٤٥ - وأكدت السيدة سيميدو أن إطار التمويل العالمي الجديد المنصوص عليه في خطة عمل أديس أبابا يجب أن يبني أوجه تآزر بين تغير المناخ وبرامج الأغذية والزراعة المستدامة. ويتطلب القضاء على الفقر والجوع بحلول عام ٢٠٣٠ مزيدا من الإيرادات المتصلة بالزراعة، بوسائل تشمل زيادة الاستثمار في المناطق الريفية، وحماية نظم الإنتاج الغذائي التي تتسم بالمرونة والاستدامة والشمول. وفي حين أن المزارع الأسرية هي مفتاح تحقيق الكثير مما ورد في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، فإنها تواجه معوقات ملحوظة نابعة من عدم كفاية القوانين والسياسات، بما في ذلك عدم كفاية فرص الحصول على التكنولوجيات والخدمات، والتعرض للمخاطر المتصلة بالزراعة والتشوهات السوقية، والافتقار إلى حقوق الملكية ذات الصلة. وهناك حاجة إلى إطار سياساتي تمكيني من أجل حفز الاستثمار في الزراعة، على أن تكمله شراكات مفعلة والتزامات على المستوى القطري.

٤٦ - وبينما سلمت السيدة أورتيس بالطابع الشامل للميثاق الاجتماعي العالمي المدرج في خطة عمل أديس أبابا، نبهت إلى أن الحماية الاجتماعية ليست مشمولة على نحو واف بأي من الصناديق العالمية، وما زال هناك نقص حاد في تمويلها، الذي يبلغ ٢,٩ في المائة فقط من

الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم. وأشارت إلى أهمية المعونة الإنمائية، وسلطت الضوء في الوقت نفسه على أهمية إعادة تخصيص النفقات العامة، وزيادة الإيرادات الضريبية، بوسائل تشمل مكافحة التهرب الضريبي وتوسيع نطاق تغطية المساهمين، واعتماد أطر استيعابية للاقتصاد الكلي بوصفها أدوات هامة لتمويل الحماية الاجتماعية. ودعت السيدة أورتيس إلى إنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية من أجل تحسين قدرة الحكومات على وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية.

٤٧ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أقر عدة مشاركين بالأهمية المحورية للسياسات والمؤسسات الجنسانية، والأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وشُدد على أنه ينبغي للحكومات أن تأخذ زمام المبادرة في تيسير الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال التوفيق بين مصالح مختلف الجهات صاحبة المصلحة ورصد التقدم المحرز في تنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمنتدى أن يصبح أداة فعالة للمتابعة بشأن الميثاق الاجتماعي الوارد في خطة عمل أديس أبابا.

**اجتماع المائدة المستديرة باء: الموارد العامة المحلية والدولية**

٤٨ - ترأست اجتماع المائدة المستديرة المديرة التنفيذية للوكالة المكسيكية للتعاون الإنمائي الدولي، جينا كاسار. وأدار حلقة النقاش أمار بهاتاشاريا، الزميل الأقدم في معهد بروكينغز. وخلال الجزء الأول المتعلق بالموارد العامة المحلية، قدم عروضا الأعضاء التالية أسماؤهم: رئيس لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، أرماندو لارا يافار (المكسيك)؛ ونائب رئيس شعبة الشؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي، بيتر موليتر. وشاركت مديرة برنامج داكار لتمويل البلديات، كادي ديا، بوصفها محاورة رئيسية. وخلال الجزء الثاني المتعلق بالتعاون الإنمائي الدولي، قدم عروضا الأعضاء التالية أسماؤهم: مدير مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ونائب مدير مديرية التعاون الإنمائي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ماريو بيتزيني؛ والمدير التنفيذي لمجموعة البنك الدولي عن بنغلاديش وبوتان وسري لانكا والهند، سوبهاش شاندرا غرغ، وسميتا ناخودا، زميلة البحوث الأقدم بمعهد التنمية الخارجية، بوصفها محاورة رئيسية.

٤٩ - وفي البداية، أشارت الرئيسة إلى أن تعزيز تعبئة الموارد المحلية هو ولاية محورية في خطة عمل أديس أبابا وأشارت إلى أن التركيز على الإيرادات المحلية يمثل تغييراً هاماً بعيداً عن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. وأكد مدير حلقة النقاش أن ثمة مكاسب مالية كبيرة جدا يمكن أن تتحقق من خفض إعانات الوقود الأحفوري، وزيادة ضرائب الكربون

والقيام بإصلاحات ضريبية وإصلاحات مالية أوسع نطاقا. وفيما يتعلق بالجزء الثاني من الحلقة، شدد مدير الحلقة على دور المصارف الإنمائية الدولية في دعم الهياكل الأساسية المستدامة والأهمية المحورية للمساعدة الإنمائية الرسمية في معالجة المسائل المتصلة باللاجئين والمشردين.

٥٠ - وأشار السيد لارا يافار إلى أهمية تعزيز التعاون بين البلدان من أجل تعزيز الاستثمار عبر الحدود والحد من التهرب الضريبي. وتسعى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، منذ إنشائها، إلى تحسين الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من أجل تحقيق التوازن بين مصالح كل منها عند وضع المعايير الضريبية الدولية. وتعمل اللجنة على معالجة بعض المسائل الأساسية التي تواجه البلدان النامية، وهي تحديد أسعار التحويل وتوزيع الأرباح فيما يتعلق بالمعاملات التي تتم داخل المؤسسات المتعددة الجنسيات؛ وفرض الضرائب على الصناعات الاستخراجية؛ وتعزيز آليات تبادل المعلومات ومعايير الشفافية؛ وفرض الضرائب على الخدمات العابرة للحدود. ودعا المتكلم إلى التنفيذ السريع للالتزام المتعهد به في خطة عمل أديس أبابا بزيادة موارد اللجنة وتواتر دوراتها، فضلا عن تعزيز مشاركتها مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥١ - وذكر السيد موليتر أن التحديات التي تواجه تعبئة الموارد لا تزال كبيرة جدا، وأفاد بأنه، وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، شهد حوالي ثلثي البلدان في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ انخفاضا في الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وحدد صندوق النقد الدولي عدة مجالات رئيسية تنطوي على إمكانية تعبئة إيرادات محلية. وفيما يتعلق بالضريبة على دخل الشركات، دعا السيد موليتر إلى إصلاح نظم الحوافز الضريبية التي تزيد تكاليفها عن الفوائد، فضلا عن مكافحة التهرب من دفع الضرائب وتجنبه على الصعيد الدولي. وأضاف المتكلم قائلا إن الإصلاحات الضريبية المحلية في مجالات ضريبة الدخل الشخصي، وضرائب الممتلكات، وضريبة القيمة المضافة، والضرائب المفروضة على الصناعات البيئية والاستخراجية، تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لتعبئة الموارد المحلية. ويلتزم صندوق النقد الدولي بدعم جهود البلدان النامية في تلك المجالات عن طريق تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، وكذلك من خلال توفير الأدوات التحليلية.

٥٢ - وأشارت السيدة ديا أنه بحلول عام ٢٠٥٠ سيعيش معظم سكان العالم في مناطق حضرية، وشددت على ضرورة العمل على الصعيد المحلي وإشراك البلديات والمجتمعات المحلية من أجل كفالة الفعالية في تعبئة الإيرادات. وأبلغت عن الخبرة المكتسبة من داكار، التي ما فتئت تعمل على إصلاح نظام الضرائب المحلي لكي يصبح أقل اعتمادا على التحويلات

من الحكومة المركزية. وظلت المدينة تحاول حشد الموارد من المصارف المحلية والمصارف الإنمائية بهدف الاستثمار في الهياكل الأساسية المحلية، وتعمل مع الشركاء من أجل جمع الأموال في الأسواق المالية من خلال سندات البلديات. وفي هذا السياق، شددت السيدة ديا على ضرورة ضمان تحسين التعاون بين مختلف مستويات الحكومة لتمكين التمويل المحلي للتنمية المستدامة.

٥٣ - وأكد السيد بتزيني أن مصادر التمويل المختلفة للتعاون الإنمائي الدولي ينبغي أن تستخدم بطرق تآزرية ومحفزة، حيثما أمكن، عن طريق استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية، على سبيل المثال، في إطار التمويل المختلط وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومع تزايد الضعف قامت المساعدة الإنمائية الرسمية بدور متزايد الأهمية في تلبية احتياجات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية على نطاق العالم بنسبة ١,٧ في المائة، وإذا أخذنا في الاعتبار المساعدة المقدمة للاجئين داخل البلدان، تكون النسبة ٦,٩ في المائة. وستفتح نوعية التعاون الإنمائي الدولي وفعاليته الطريق لتعظيم أثر المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٤ - وأكد السيد غرغ أن أهداف التنمية المستدامة يفرض عليها دائما أن تنفذ في سياق محفوف بالصعاب يتسم بانخفاض أسعار السلع الأساسية، وانتهاج العديد من السلطات المالية نهجاً حذراً واتباع سياسات نقدية غير فعالة في كثير من الأحيان. وفي سياق قد تتأثر فيه تعبئة الموارد المحلية العامة والخاصة بشدة بالتدفقات المالية الدولية، يمكن حشد الموارد من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون بين بلدان الجنوب، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتحقيق الأهداف. ويبرز التدفق السلبي للموارد الرأسمالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، الذي أبلغ عنه في عام ٢٠١٥ الحاجة إلى زيادة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من جهودها التمويلية وإلى زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك إطلاق مبادرات من قبيل مصرف التنمية الجديد.

٥٥ - وأشارت السيدة ناخودا إلى أنه، وفقا لخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس، ينبغي أن تدعم جميع التدفقات المالية خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وشددت السيدة ناخودا على أهمية الهياكل المالية التي تشمل جميع الجهات الفاعلة والحاجة إلى إشراك الجهات الفاعلة من القطاع الخاص لدعم تمويل التنمية في سياق قد تجعل فيه القيود المتعلقة بالموارد من الصعب تحقيق زيادة كبيرة في التدفقات الرسمية. وأشارت المتكلمة إلى الالتزام بخطة شاملة تتألف من ميثاق اجتماعي لا يستثني أحدا وتدابير لحماية البيئة في جميع البلدان، بما فيها أقل البلدان نموا. وسلطت الضوء على التحديات الجسيمة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل في تخطيط

استراتيجيات تستند إلى مفاضلة متوازنة بين استثمارات مراعية للبيئة في الأمد الطويل والسياسات الإنمائية الأكثر إلحاحا، فضلا عن إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين البلدان النامية.

٥٦ - وخلال المناقشة التي تلت ذلك، دعا المشاركون البلدان إلى الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة الجهود المبذولة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وأشار عدة متكلمين إلى القضايا المتصلة بارتفاع التكاليف الإدارية لمعالجة القطاع الاقتصادي غير الرسمي في الإطار المالي، وشددوا على أنه ينبغي أن تكون الجهود محددة الهدف من أجل تحقيق نتائج مرضية. وأكد بعض المتكلمين مجدداً الدور المحوري لتنمية القدرات، وأهمية إصلاح إعانات الدعم وتوفير فرص هيكلة ضرائب الإنتاج بطريقة أفضل للحصول على إيرادات، وكذلك لتحقيق الأهداف البيئية.

## المائدة المستديرة جيم: المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

٥٧ - ترأس المائدة المستديرة نائب الأمين العام للقضايا الاقتصادية والعالمية في الاتحاد الأوروبي، كريستيان لوفلير. وأدارت حلقة النقاش المديرة التنفيذية لأمانة مجموعة الـ ٢٤، ماريلو أوبي. وأثناء الجزء الأول لحلقة النقاش، بشأن المؤسسات التجارية والمالية المحلية، قدم كلٌ من المشاركين التاليين في حلقة النقاش عرضا: نائب رئيس المؤسسة المالية الدولية وكبير الموظفين التنفيذيين لشركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة المالية الدولية (مجموعة البنك الدولي)، غافن ويلسون؛ والمديرة الإدارية لمبادرة مبادئ الاستثمار المسؤول، فيونا رينولدز. وتولى كبير موظفي شؤون الاستثمار في مؤسسة آفيفا إنفسترز، ستيف ويغود، دور المحاور الرئيسي. وخلال الجزء الثاني، عن المؤسسات التجارية والمالية الخاصة الدولية، قدم كلٌ من المشاركين التاليين في حلقة النقاش عرضا: نائبة الرئيس التنفيذي وكبيرة الموظفين التنفيذيين للوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار (مجموعة البنك الدولي)، كيكو هوندا؛ ومدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، ريتشارد كوزول - رايت. وتولى بيل ستريتر، كبير المستشارين الماليين في مركز تبادل المعلومات العالمية لتمويل التنمية، دور المحاور الرئيسي.

٥٨ - وأكد الرئيس أن موضوع المائدة المستديرة يرد في صميم التنفيذ الناجح لخطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وقال الرئيس إنه يتعين الجمع بين استثمار القطاع الخاص والسلوك المسؤول والمسؤولية الاجتماعية. وشجع مدير الحوار المشاركين على التفكير في العوامل التي يجب تناولها لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التمويل الإنمائي الطويل الأجل بطرق مسؤولة، على المستويين الوطني والعالمي.

٥٩ - وعلق السيد ويلسون قائلا إنه يمكن لمصارف التنمية المتعددة الأطراف تقديم الدعم للتمويل المحلي بأربع طرق: (أ) إسداء المشورة بشأن مشاريع معينة؛ (ب) هيكلة وضمان معاملات محدَّدة؛ (ج) المساعدة في تحديد وخلق فرص الاستثمار وكفالة تلبية المشاريع للمعايير البيئية والاجتماعية والإدارية؛ (د) العمل كمصدر للتمويل. وعرض المتكلم أمثلة للاستراتيجيات التي استُخدمت في تطوير أسواق رأس المال المحلية لتعزيز الاستثمار المحلي. وعلى سبيل المثال، دعمت المؤسسة المالية الدولية نشوء أسواق سندات الشركات المحلية في نيجيريا وزامبيا عن طريق العمل كمستثمر أساسي في إصدار سندات معينة.

٦٠ - وأقرت السيدة رينولدز بضرورة أن تكون الاستدامة في صميم أسواق رأس المال من أجل التصدي لفجوة التمويل التي تواجه خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. واستعرضت السيدة رينولدز نتائج دراسة استقصائية أجريت مؤخراً بشأن مبادئ الاستثمار المسؤول طُلب فيها من الأعضاء تحديد كيفية التغلب على الحواجز أمام الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وشملت الردود جعل الأهداف ذات صلة بالمستثمرين، واتخاذ إجراءات تنظيمية فعالة، وتحسين الإبلاغ والشفافية في الشركات، وزيادة القدرة على اتخاذ إجراءات في صفوف المستثمرين، وزيادة الطلب من قِبَل العملاء والمستفيدين، وتلقي الدعم من الجهات الفاعلة الأخرى في منظومة الاستثمار، ومعالجة الاستثمار القصير الأجل. وشددت المتكلمة على ضرورة أن تكون المشاريع قابلة للاستثمار. وأخيرا، رأت المتكلمة أنه بينما كثيرا ما استخدم المستثمرون الواجب الائتماني كسبب لعدم الاستثمار، فإن الواجب الائتماني يتضمن أيضا توفير العوائد الطويلة الأجل المعدلة حسب المخاطر.

٦١ - وأوضح السيد وايغود الخطوات الواجب اتخاذها للاستفادة من التوصيات الواردة في تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. وأشار السيد وايغود إلى أنه بينما دعت الغاية ١٢-٦ من أهداف التنمية المستدامة إلى الإبلاغ المتكامل، فإن المؤشر المناظر لها دعا إلى إصدار تقارير استدامة قائمة بذاتها. بيد أن الإبلاغ المتكامل ضروري ولا ينبغي أن يقوضه المؤشر. وإضافة إلى ذلك، دعا المتكلم المستثمرين إلى الإبلاغ عن أنشطتهم، ودعا أيضا إلى المزيد من المناقشات المعمقة بشأن كيفية تحفيز الأسواق المالية على الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وشدد السيد وايغود أيضا على ضرورة وضع معايير لاستدامة الشركات تكون قابلة للمقارنة، وهي معايير ينبغي تنقيحها سنويا لتعزيز المنافسة بين الشركات. وأخيرا، أوصى المتكلم بوضع مقررات دراسية وطنية بحيث يفهم المستثمرون في المستقبل آثار استثماراتهم وصلتها بإنجاز الأهداف.

٦٢ - وسلطت السيدة هوندا الضوء على الدور الهام الذي اضطلعت به الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار في تعبئة الاستثمار الخاص. فإذ أنيطت بالوكالة مهمة الاستثمار عبر الحدود، عمل نموذج الأعمال التابع لها مع الشركات المتعددة الجنسيات لا من أجل جلب رأس المال فحسب وإنما أيضا لتشاطر الخبرات مع البلدان المضيفة بشأن عدة مسائل، بما في ذلك الهياكل الأساسية والزراعة والصناعة التحويلية. وقد استفادت البلدان المضيفة من وجود تلك الشركات من خلال تعزيز التجارة والدخل، ونقل المعارف، والتدريب المهني. وبالنظر إلى قدرة الوكالة على الوصول إلى حكومات البلدان المضيفة، يشعر المستثمرون بالارتياح للاستثمار من خلالها. وقد أسفرت هذه القيمة المضافة الملموسة عن تخفيض تكاليف التمويل في البلد المضيف، لا سيما بشأن مشاريع تنمية الهياكل الأساسية الطويلة الأجل. ويجب على المستثمرين من القطاع الخاص بدورهم تلبية المعايير البيئية والاجتماعية عند تنفيذ المشاريع.

٦٣ - وتناول السيد كوزول - رايت فجوة التمويل التي تواجه خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وشدد المتكلم على أن الرواية الحالية تزعم أن الحكومات غير قادرة على الاقتراب من سد الفجوة وأنه يجب تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار. ويميل الكثير من أنصار هذا النهج للاعتماد على الهندسة المالية والتنظيم الذاتي كطريقة سائدة لتعبئة رأس المال من أجل التنمية. ومع ذلك، فقد أسفر هذا النهج خلال العقود الأخيرة عن زيادة كبيرة في نصيب أرباح الشركات من الدخل القومي على حساب الاستثمار المنتج. وتاريخيا، عولجت الاحتياجات المالية الكبيرة بصفة رئيسية من خلال الإنفاق الحكومي المحدَّد الهدف، وحماية الصناعة الوليدة، والاستثمار في البحوث والتنمية والهياكل الأساسية، وتنظيم القطاع الخاص. ولذا فسيتعين أن يواصل القطاع العام الاضطلاع بدور قيادي في تعبئة الاستثمارات في التنمية المستدامة.

٦٤ - ولاحظ السيد ستريتر أنه، في حين توجد كميات كبيرة من رأس المال المتاح، يتعين بذل جهود لكفالة انجذاب المستثمرين إلى مشاريع الهياكل الأساسية في البلدان النامية. فأولا، يفضل المستثمرون الإيرادات المستقرة. ثانيا، تمثل الهياكل الأساسية أصلا طويل الأجل، وهو ما من شأنه أن يقابل الخصوم الطويلة الأجل للمستثمرين المؤسسيين. وأخيرا، يمكن للاستثمار في الهياكل الأساسية أن يفي بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية للاستثمار. غير أن رأس مال الاستثمار طويل الأجل لا يجب التعرُّض لمخاطر أسعار الصرف والسيولة والمخاطر المتعلقة بالسمعة. واختتم السيد ستريتر كلامه موضحا الحاجة إلى التخطيط المناسب للاستثمار وإقامة شراكات منظمة جيدا بين رأس المال المحلي والدولي.

٦٥ - وخلال الحوار التفاعلي، جرت الإشارة إلى الحاجة إلى تعزيز التفاعل بين شركات القطاع الخاص الكبيرة والأعمال التجارية المحلية. وتم الإقرار بأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تمثل سبيلا ممكنا لحشد موارد إضافية، لكنها ليست بديلا عن الاستثمار العام. وأثار المشاركون أيضا شواغل بشأن التسرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة. وأشار المتكلمون إلى ضرورة اعتماد ضمانات للوفاء بالمعايير العمالية وكفالة امتثال الشركات عبر الوطنية لمعايير حقوق الإنسان.

## المائدة المستديرة دال: الديون والمسائل العامة

٦٦ - ترأس المائدة المستديرة نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هيكتور أليخاندرو بالما سيرنا (هندوراس). وأدار حلقة النقاش مدير مساق التنمية الاقتصادية والسياسية في كلية الشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا، خوسيه أنطونيو أوكامبو. وخلال الجزء الأول، عن الديون، قدم كلٌ من المشاركين التاليين في حلقة النقاش عرضا: المدير التنفيذي لمجموعة البنك الدولي عن أنتيغوا وبربودا، وأيرلندا، وبربادوس، وبليز، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وغيانا، وكندا، أليستر سميث؛ ورئيسة فرع الديون وتمويل التنمية التابع لشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ستيفاني بلانكنبورغ. وتولى لي بوشهيت، الشريك في مكتب المحاماة Cleary, Gottlieb Steen and Hamilton LLP، دور المحاور الرئيسي. وخلال الجزء الثاني، عن المسائل العامة، شارك نائب المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، مين جو، في حلقة النقاش، وتولت المديرة التنفيذية لائتلاف القواعد الجديدة للتمويل العالمي، جو ماري غريسغريبر، دور المحاورة الرئيسية.

٦٧ - وافتتح الرئيس المائدة المستديرة بالترحيب بالمشاركين وتحديد المواضيع التي ستجري مناقشتها خلال المائدة المستديرة. ووجَّه مدير الحوار الانتباه إلى ضرورة التعاون بين أصحاب المصلحة من أجل القضاء على الاختلالات العالمية الكبيرة، وشدد على الحاجة إلى مواصلة إصلاح النظام المالي الدولي.

٦٨ - وأكد السيد سميث أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون أحرزتا تقدما كبيرا في تخفيف عبء الديون للعديد من البلدان المنخفضة الدخل. واستطرد السيد سميث قائلا إن ثمة استثناءات لا تزال قائمة في البلدان المتوسطة الدخل الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن ١,٥ مليون نسمة، لا سيما في منطقة البحر الكاريبي. وأعرب المتكلم عن شكوكه بشأن استحداث مؤسسات جديدة

لإعادة هيكلة الديون السيادية بسبب الصعوبات السياسية. وذكر أن شروط الإجراءات الجماعية المجمعة واستحداث بنود المساواة في المعاملة مثلّت تحسينات هامة في عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. وإضافة إلى ذلك، من المهم تعزيز عمل المؤسسات القائمة. وينبغي للمنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية أن يضطلع بدور أقوى في تنسيق جهود مختلف الجهات الفاعلة، مثل نادي باريس والمؤسسات المالية الدولية.

٦٩ - وأبرزت السيدة بلانكينبرغ الاستخدام المتزايد للديون لتعزيز النمو الاقتصادي، وتقلب تدفقات رأس المال، والافتقار إلى العمق المالي، كبعض أهم التحديات أمام القدرة على تحمل الديون في البلدان النامية وغيرها. وحاجت بأنه بينما يتضمن جدول عمل أديس أبابا المبادئ الرئيسية لمنع أزمات الديون وتسويتها، فإن القدرة على تحمل الديون ستقتضي في نهاية المطاف نظاما ماليا دوليا أكثر استقرارا. وسيشمل ذلك إصلاح الأطر التحليلية والمؤسسية، وتعزيز التشريعات الوطنية، وإجراء تحليل للقدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل في ضوء القدرات الإنتاجية الوطنية، واضطلاع المالية العامة الدولية بدور أقوى.

٧٠ - ولاحظ السيد بوشهيت أنه، نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة في البلدان المتقدمة النمو بعد الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، فضلا عن تدني أسعار السلع الأساسية، فإن البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء قد لجأت بصورة متزايدة إلى التمويل بالديون في السنوات الماضية. ونظرا لأن هذين الاتجاهين بدءا في الانعكاس، فإنه من المرجح أن تتكثف مشاكل الديون. وللسبب نفسه، سيصبح خطر إعادة تمويل الديون مسألة بالغة الأهمية. وأضاف السيد بوشهيت أنه يغلب أن تُدفع الديون بالكامل وليس على دفعات، بغض النظر عن الدورات الانتخابية. وذكر المتكلم أن إدخال مفهوم مسؤولية الجهة المقرضة يمثل تحسنا هاما. ولكن في حين أن مقتضيات مبدأ الأغلبية الفائقة سائدة في نظم الإعسار الخاصة وقوانين الإفلاس، فإنها لم تُعتمد في آليات تسوية الدين السيادي سوى في عام ٢٠٠٢، ولم تُعمَّم بعد في الأُطر المتعلقة بديون البلدان النامية.

٧١ - وأكد السيد جو على ضرورة أن تصبح الإدارة الاقتصادية العالمية أكثر شمولا وتمثيلا لكي تعكس بصورة أفضل دور الاقتصادات النامية والدينامية. واتخذ صندوق النقد الدولي بعض الخطوات الهامة في ذلك الاتجاه، مثل إصلاحات عام ٢٠١٠ المتعلقة بنظام الحصص والإدارة، وتجديد مجموعة أدوات المراقبة والإقراض. ولكن يتعين القيام بالمزيد، بما في ذلك إتمام الاستعراض التالي لنظام الحصص بحلول موعد الاجتماع السنوي لعام ٢٠١٧ وإجراء إصلاحات في شبكة الأمان المالي العالمية، وكذلك بشأن مسائل أخرى مثل مكافحة تغير المناخ ودعم الدول الهشة. وبوجه عام، سيكون التعاون الدولي ضروري لكفالة اتساق

السياسات في جميع مجالات الهيكل المالي العالمي. وأخيرا، شدَّد السيد جو على أن سياسات الاقتصاد الكلي، مثل تدابير إدارة تدفقات رؤوس الأموال ومرونة أسعار الصرف، هي خط الدفاع الأول ضد تدفقات رأس المال المتقلبة والمسايرة للدورات الاقتصادية.

٧٢ - ورأى السيد أوكامبو أنه، على الرغم من أن العالم لم يشهد من قبل آليات مراقبة بمثل هذه الجودة، لا سيما من خلال مجموعة العشرين وعملية التقييم المتبادل التابعة لها، فإن النتائج كانت غير كافية. ولم يكن للآليات تأثير يُذكر على الحد من الاختلالات العالمية القائمة، كما راحت تنشأ اختلالات إضافية. واقترح السيد أوكامبو إصلاح النظام الاحتياطي العالمي من خلال إنشاء صندوق للنقد الدولي يعتمد بالكامل على حقوق السحب الخاصة، مع التركيز الواضح على مكافحة الدورات الاقتصادية. ويمكن أيضا أن تضطلع الترتيبات النقدية الإقليمية بدور تكميلي مفيد. والواقع أنه يمكن تصوُّر صندوق المستقبل كذروة لشبكة من الصناديق الإقليمية، أي كمؤسسة أقرب في تصميمها إلى البنك المركزي الأوروبي أو مصرف الاحتياطي الاتحادي. وإضافة إلى ذلك، دعا السيد أوكامبو إلى إحراز المزيد من التقدم من حيث إعطاء صوت أقوى ومشاركة أكبر للبلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية.

٧٣ - وأبرزت السيدة غريسغريير النقص في صوت ومشاركة البلدان النامية في الإدارة الاقتصادية العالمية. ورأت المتكلمة أنه ينبغي أن يشمل أيضا نموذج الدوائر الانتخابية في صندوق النقد الدولي الشعوب والعمال، إضافة إلى المال ورأس المال. وينبغي، علاوة على ذلك، تعزيز الشفافية وشمول الجميع والمساءلة من أجل تحسين آليات الإدارة، وذلك بوسائل من بينها إنشاء آلية تظلم. وبشأن المسائل المتعلقة بضريبة عالمية، يظل الاتساق بين الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالغ الأهمية، ويتعين تعزيز تمثيل البلدان النامية. وثمة حاجة إلى بيانات أفضل بشأن حجم وتأثير التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية.

٧٤ - وخلال المناقشات التفاعلية، حذر بعض المشاركين من أن استمرار أزمات الديون قد يعوق الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذا، ينبغي أن يشمل تحليل القدرة على تحمل الديون احتياجات التمويل المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالمسائل العامة، شدَّد المشاركين على دور المؤسسات الإقليمية والثنائية في التصدي للتقلبات في تدفقات رؤوس الأموال الدولية، التي قد تضطلع بدور في مكافحة الدورات الاقتصادية. ودعا المتكلمون أيضا إلى إجراء إصلاحات إضافية بشأن المؤسسات التي تُعتبر ”أكبر من أن تُترك للانهيار“ وتنظيم صيرفة الظل.

## المائدة المستديرة هاء: التجارة والعلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

٧٥ - ترأس المائدة المستديرة وزير السياسات الوطنية وأمينها العام في نيكاراغوا، بول أوكويست كيلي. وأدار حلقة النقاش رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، ألفريدو سويسكوم. وخلال الجزء الأول، عن التجارة، قدم كلٌ من المشاركين التاليين في حلقة النقاش عرضا: رئيس مكتب مركز التجارة الدولية لدى الأمم المتحدة، بوفان سيلفاناتان؛ والمستشار بشعبة التنمية في منظمة التجارة العالمية ورئيس لجنة التجارة والتنمية التابعة للشعبة، هانز - بيتر فيرنر. وتولت مديرة البرامج الدولية في مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية، ديبرا جيمس، دور المحاور الأساسي. وخلال الجزء الثاني، عن العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات، شارك في حلقة النقاش المدير العام للمعهد الدولي للملكية الفكرية، أندرو هيرش، وتولى أمبوج ساغارا، أستاذ الدراسات السياسية في المعهد الهندي للتكنولوجيا وعضو فريق الخبراء المشكَّل لدعم آلية تيسير التكنولوجيا، دور المحاور الرئيسي.

٧٦ - ورحب الرئيس بالمشاركين وعرض المواضيع التي ستناقَش خلال اجتماع المائدة المستديرة. وأقر مدير المناقشة بأن خطة عمل أديس أبابا تبرز الدور الذي يمكن أن تؤديه التجارة باعتبارها أداة للتنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالجزء الثاني، شدد مدير المناقشة على أن الاستثمار في الابتكار المؤدي إلى تطوير تكنولوجيا ميسورة التكلفة يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق هذه الأهداف.

٧٧ - وأبرز السيد سيلفاناتان أن تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستراتيجيات التي تقودها الصادرات أداةٌ لتفادي وقوع تشوهات في الأسواق الزراعية وتعزيز عمليات نقل التكنولوجيا ودعم نمو العمالة والتنمية الاقتصادية، في نهاية المطاف. فلتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعنصرها البشري. وهذه المؤسسات في جميع أنحاء العالم وعلى نطاق القطاعات هي جميعها جزء من نفس هيكل سلسلة القيمة، حيث تكمن أكبر قيمة في الأنشطة من قبيل تسجيل براءات الاختراع، وتقديم الخدمات الاستشارية، والتصميم. وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات تشكل الجزء الأكبر من القطاع الاقتصادي في البلدان النامية، فغالبا ما تكون أعمالها مركزة في أنشطة ذات قيمة أقل، مثل إعادة البيع، فضلا عن الاعتناء بالمحاصيل وجنيها. ولا بد من فهم مساهمتها في سلسلة القيمة من أجل تحديد استراتيجيات لزيادة قيمتها المضافة.

٧٨ - وأكد السيد فيرنر أن الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة يتضمن الالتزامات المتعلقة بالتجارة التي تخص اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية، وحفز الصادرات في البلدان النامية، والقيام في الوقت المناسب بتحقيق وصول جميع أقل البلدان نموا إلى الأسواق بشكل دائم دون فرض رسوم أو حصص عليها. وسيكون من الصعب للغاية القيام في السيناريو الاقتصادي الحالي بتنفيذ هذه الالتزامات التي ترد أيضا في خطة عمل أديس أبابا وإعلان نيروبي الوزاري. وتحقيقا لهذه الغاية، يكون كل من إطار التأهيل في مجال المعايير التجارية، وقواعد المنشأ التفضيلية، والمعاملة التفضيلية بالنسبة للخدمات، عوامل هامة لتحقيق الهدف ١٧ وتيسير بلوغ عدة أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الأهداف المتعلقة بالحد من عدم المساواة، وإقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وإتاحة الحصول على الرعاية الصحية.

٧٩ - وأبرزت السيدة جيمس أن النموذج الحالي للاتفاق التجاري يقلص حيز السياسة العامة للبلدان النامية ويحد من قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بدلا من تعزيز هذه القدرة. وقد يزيد اتفاق شراكة المحيط الهادئ وغيره من الاتفاقات التفضيلية من تفاقم تهميش الاقتصادات الضعيفة من خلال منع سياسات الاحتفاظ بالمعارف المكتسبة من الخدمات والتكنولوجيا. وعادة ما ستكون الاتفاقات التجارية من الجيل الجديد مبنية على مقترحات مقدمة من المؤسسات المتعددة الجنسيات ولن تحمي بالشكل الكافي حقوق الإنسان، والصحة، وضمان توفير السلع والخدمات الأساسية. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيتعين على البلدان النامية أن تتأكد من أن الاتفاقات التجارية لا تقوض قدرتها على تحقيق أهداف السياسة العامة، ومن أن تحل الاتفاقات التي لها أثر سلبي في مجالات من قبيل البيئة والخدمات الاجتماعية والسلامة.

٨٠ - وأشار السيد هيرش إلى أن وجود بيئة عالمية عادلة ومستدامة ومتكاملة مبنية على الابتكار والمعرفة أمر سيحتاج إلى أسس قوية، بما في ذلك السلام والاستقرار الاجتماعي، واقتصاد قائم على السوق، واحترام سيادة القانون، وسياسات وطنية محددة الأهداف، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. وقد أنشئ بنك التكنولوجيا بوصفه آلية تيسيرية لمعالجة الثغرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا من خلال مساعدتها على بناء قاعدة متينة للعلم والتكنولوجيا والابتكار، ودعم حصولها على التكنولوجيا واقتناءها إياها واستخدامها لها، وتعزيز إقامة شبكات بحث للأوساط المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وقد حان الوقت لتفعيل بنك التكنولوجيا، بهدف ضمان الحصول على المعلومات من أجل دعم البحث والتطوير، ودعم حقوق الملكية الفكرية، ونقل

التكنولوجيا وفق أحكام وشروط متفق عليها، وتقديم المساعدة التقنية والتدريب في مجال الملكية الفكرية لصالح أقل البلدان نموا.

٨١ - وقال السيد ساغار إن العلم والتكنولوجيا يؤديان دورا حاسما في عالم اليوم في تحقيق التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى استراتيجيات مصممة حسب الاحتياجات تأخذ في الاعتبار الأولويات الوطنية. ولا بد من تكملة الجهود المحلية للبلدان النامية بآليات دعم دولية فعالة من أجل تطوير القدرات البشرية والمؤسسية الخاصة بدعم الابتكار. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي التمويل الإضافي دورا رئيسيا، لا سيما في تعزيز التطوير المشترك للتكنولوجيا وتحفيز التدخلات الحاسمة لاستحداث تكنولوجيا وأسواق جديدة. وفي هذا السياق، أشار السيد ساغار إلى عدة مبادرات، منها بنك التكنولوجيا، والصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وآلية تيسير التكنولوجيا، ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ.

٨٢ - وخلال المناقشة التحاورية التي تلت ذلك، أشار عدة متكلمين إلى أنه على الرغم من أن الصلة بين التجارة والتكنولوجيا تشكل فرصة كبرى، لا يزال الابتكار يشكل تحديا بالنسبة للحكومات. ومن المهم النظر في الكيفية التي يمكن بها أن تؤثر قواعد التجارة على التنمية وتشجع الابتكار وتحسِّن الوصول إلى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية. وينبغي تفعيل بنك التكنولوجيا في القريب العاجل، بالنظر إلى أنه يمكن أن يساعد على تعزيز مباشرة الأعمال الحرة والابتكار في البلدان النامية. وأكد بعض المتكلمين من جديد أن معظم البلدان النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة للاستثمار في التكنولوجيا، ومن ثم تأتي الحاجة إلى الدعم المتعدد الأطراف، بما في ذلك من أجل البحث والتطوير.

## اجتماع المائدة المستديرة واو: البيانات والرصد والمتابعة

٨٣ - ترأس اجتماع المائدة المستديرة وزير الدولة الفرنسي للتنمية والفرانكفونية، أندري فالييني. وأدار حلقة النقاش الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، ليني مونتييل. وقدم المحاورون التالية أسماؤهم عروضا: رئيس شعبة المؤسسات المالية بإدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي، روبرت يورك؛ ورئيس اللجنة الإحصائية، جون جيمس بولينغر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (عن طريق اتصال بالفيديو). واضطلع المدير العام لجمعية التنمية الدولية، ستيفانو براتو، بدور المحاور الرئيسي.

٨٤ - وافتتح الرئيس حلقة النقاش، وأبرز الحاجة إلى تصنيف البيانات واستحداث تكنولوجيات جديدة، فضلا عن أهمية إشراك أصحاب مصلحة جدد، مثل المجتمع المدني وقطاع الأعمال. ودعا مدير المناقشة المتكلمين إلى تناول كيفية تحقيق التوازن بين البيانات

الموجودة وتطوير قدرات جديدة، وتعزيز المساءلة في الرصد في سياق خطة عمل أديس أبابا، ومعالجة الثغرات في البيانات بشأن التدفقات المالية على الصعيد الوطني أو عبر الحدود.

٨٥ - وطرح السيد يورك أفكاره بشأن الدروس المستفادة من مبادرات صندوق النقد الدولي المتعلقة بمعايير البيانات. أولا، من المهم أن تكون الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية لتطوير الإحصاءات كافية؛ فعندما تكون الموارد قليلة، يؤثر ذلك سلبا على تطوير الإحصاءات. ثانيا، يجب أن يكون الدعم السياسي للإحصاءات قويا ومتواصلا وحاضرا في الهياكل القانونية والمؤسسية الحالية. ثالثا، تكون أدوات دعم الرصد والتنفيذ أساسية، وينبغي السعي بطرق محددة جدا إلى بناء القدرات. وشجع السيد يورك المشاركين على إجراء مناقشات صريحة ومستنيرة بشأن الموارد اللازمة لدعم تطوير الإحصاءات وتحديد سبل كفالة استمرار الالتزامات السياسية طوال فترة تنفيذ خطة عمل أديس أبابا.

٨٦ - وقدم السيد بولينغر أربعة استنتاجات من عمل اللجنة الإحصائية في وضع المؤشرات من أجل أهداف التنمية المستدامة. أولا، هناك حاجة ملحة إلى استثمارات في النظم الإحصائية الوطنية تكون لها أهداف محددة تحديدا جيدا، وذلك من أجل تحسين البيانات الرسمية والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة وتطوير علم البيانات. ثانيا، شدد السيد بولينغر على الحاجة إلى بناء القدرة التحليلية داخل الحكومات. ثالثا، أكد المتكلم على الحاجة إلى إقامة شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحسين الإلمام بالبيانات لدى المواطنين وتعزيز المساءلة. وأخيرا، دعا المتكلم إلى تطوير المهارات ونقل المعارف من أجل بناء قدرات وطنية مستدامة.

٨٧ - وناقش السيد براتو الكيفية المثلى لتنظيم عملية متابعة تمويل التنمية على مستوى الركائز الأربع، وهي وضع الأمور في سياقها، والرصد، وجدول الأعمال المعياري، والإدارة الاقتصادية العالمية. أولا، ينبغي أن يكون المنتدى فضاء لوضع ما يحدث في العالم في سياقه ومناقشته. ثانيا، يجب أن يكون هناك فهم واضح لمنهجية إنتاج البيانات؛ فبدون ذلك، سيتواصل الطعن فيما ينتَج من بيانات. ثالثا، يجب أن يكون رسم السياسات ووضع المعايير وتحقيق تلاقي السياسات سمات رئيسية للمنتدى، ويجب القيام بالتخطيط المتعدد السنوات في سبيل تحقيق هذه الغايات. وأخيرا، ينبغي أن يبني المنتدى علاقة عضوية مع مؤسسات أخرى، مثل آلية تيسير التكنولوجيا والمنتدى العالمي المعني بالبنى التحتية. وفي الختام، دعا المتكلم إلى عقد اجتماع إضافي مدته يومان بشأن تمويل التنمية في عام ٢٠١٦ لمناقشة كيفية تحقيق تلك الأهداف.

٨٨ - وأثناء الحوار التفاعلي، أثيرت مسألة بناء نظم لرصد البيانات من أجل المنظمات الخيرية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما حُددت الحوكمة باعتبارها العامل الذي من شأنه أن يمكن الوكالات الإحصائية من مسح وقياس آثار الاستثمارات الاستراتيجية. ودعا عدة متكلمين إلى اتباع نُهج ابتكارية لتكملة البيانات الأساسية الصادرة عن المؤسسات الحكومية. ويلزم نشر بيانات أفضل بشأن الكيفية التي يتم بها التعامل مع احتياجات الناس في عمليات وضع السياسات. وأبرز بعض المتكلمين الحاجة إلى العرض التصويري للبيانات وتجميع البيانات من أجل تعزيز فهم الجوانب المُجدية بغية تيسير الاستثمار.

## حلقة النقاش بشأن المنتدى العالمي المعني بالبنى التحتية

٨٩ - فيما يلي مقدمو العروض في حلقة النقاش: المدير العام وكبير الموظفين الماليين لمجموعة البنك الدولي، جواكيم ليفي؛ ومدير قطاع البنى التحتية والبيئة لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بابلو بيريرا دوس سانتوس؛ والمدير المؤسسي للمصرف الأوروبي للاستثمار، توماس باريت؛ وممثل مكتب ممثل أمريكا الشمالية في مصرف التنمية الآسيوي، كريغ ستيفنسن؛ والمدير الأقدم لفريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص التابع لمجموعة البنك الدولي، لورانس كارتر؛ والمدير التنفيذي المكلف بالشؤون الاستراتيجية بمصرف التنمية للجنوب الأفريقي، موهان فيفيكاناندان.

٩٠ - وقدم السيد ليفي إحاطة إلى المشاركين بشأن نتائج أول منتدى عالمي معني بالبنى التحتية، عُقد في واشنطن العاصمة، في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، بما في ذلك قراره عقد اجتماعات سنوية، وإجراء تناوب على الرئاسة فيما بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والتعاون مع الأمم المتحدة، بطرق منها تقديم تقارير سنوية إلى المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية. وركزت المناقشات في المنتدى العالمي المعني بالبنى التحتية على الإنفاق على البنى التحتية بشكل أكبر وأفضل وبفعالية. وشدد على ثلاث ركائز للأعمال المقبلة: (أ) التصدي للمخاطر المتعلقة بمشاريع البنى التحتية من خلال مشاريع ذات نوعية أفضل وتنظيم أكثر فعالية؛ (ب) استخدام ميزانيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على نحو أكثر فعالية من خلال الأدوات الابتكارية والضمانات؛ (ج) تهيئة بيئة تنظيمية ملائمة على المستوى المالي، ولا سيما فيما يتعلق بالمستثمرين ذوي الدخل الثابت والمستثمرين من المؤسسات، لمواءمة التمويل مع الاحتياجات.

٩١ - ولاحظ السيد دوس سانتوس أن وجود مجموعات مشاريع بنى تحتية معدة إعدادا جيدا سيكون أمراً أساسياً لجذب الاستثمار. ويظل كل من عدم الاستقرار السياسي، وضعف المؤسسات، وانعدام الاتساق بين دورات المشاريع ودورات الانتخابات السياسية

يمثل التحدياتِ الرئيسية. ويجب إشراك المستخدمين النهائيين في المشاريع للعمل كدعاة لتنفيذ المشاريع. ويجب أن تكون المشاريع، بدورها، قابلة لأن يستثمَر فيها ولأن تُستدام كي تصبح أكثر مرونة ولتخفف بفعالية من مخاطر الاستثمار. وناقش السيد باريت كيفية معالجة مسائل إعداد مجموعة مشاريع، وبناء القدرات، وتنشيط أسواق القطاع الخاص. وأشار السيد باريت أيضا إلى نداء قوي وجهته الأمم المتحدة لتبادل أفضل الممارسات والخبرات. وسلم المتكلم بالدور الذي يجب على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تضطلع به على صُعد القيادة والملكية والتنظيم في تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

٩٢ - ودعا السيد ستيفنسن إلى اعتماد نهج جديدة وابتكارية، وإقامة شراكات مأمونة بين القطاعين العام والخاص، واستخدام التكنولوجيا العالية المستوى في البنية التحتية من أجل تحقيق الأهداف البيئية، والتزام قوي بالتمويل المتعلق بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة. وأشار السيد كارتر إلى أهمية ضمان إيلاء الاهتمام للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتضررة من النزاعات. واقترح السيد كارتر الأولويات المواضيعية التالية من أجل المنتدى العالمي المقبل المعني بالبنى التحتية: الاقتصاد السياسي واعتبارات الاستدامة؛ ودور وإشعاع المصارف الإنمائية الإقليمية والوطنية؛ والبرامج القطرية بشأن تعبئة القطاع الخاص. ورأى السيد فيفيكانانداندان أنه، على الرغم من وجود دور يؤديه كل من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص في تطوير البنى التحتية، يمكن أيضا للمصارف الإنمائية الوطنية أن تضطلع بدور مجد في الاستثمار في البنى التحتية.

٩٣ - وخلال الحوار التفاعلي، رحب المشاركون بالمنتدى العالمي المعني بالبنى التحتية، وشجعوا المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على التعجيل بالاستثمار في البنى التحتية. وأشير إلى أهمية بناء بنى تحتية ذات جودة أفضل من أجل التصدي لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. كما شُدد على الحاجة إلى إشراك المواطنين في إعداد المشاريع وتنفيذها.

## سابعا - اختتام المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية

٩٤ - اعتمد المنتدى تقريره الإجرائي (E/FFDF/2016/3)، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، الذي يؤكد من جديد الالتزام القوي بالتنفيذ الكامل والمناسب زمنيا لخطة عمل أديس أبابا التي تستند إلى توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، ويسلم بأن خطة العمل هذه تشكل جزء لا يتجزأ من خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد في وضع الغايات المتعلقة بأساليب التنفيذ في سياقها من خلال سياسات وإجراءات ملموسة. وأيد المنتدى أيضا الاستنتاجات والتوصيات

الواردة في تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات الذي يحدد إطار الرصد لخطة العمل وجميع وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتقدم الوثيقة توجيهات إضافية للدورات المقبلة للمنتدى، وتشدد على أهمية اتخاذ قرار مبكر بشأن مواعيده ومواضيعه ومسائل تنظيمية أخرى.

٩٥ - وعقب اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، أعربت مجموعة الـ ٧٧ والصين عن رأي مفاده أن وثيقة عام ٢٠١٦ لا تستوفي تماما ولايات خطة عمل أديس أبابا. أما الاتحاد الأوروبي فأعرب عن رأي مفاده أن الوثيقة، رغم طابعها المقتضب، تشهد على الرغبة المشتركة للدول الأعضاء في الحفاظ على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في أديس أبابا، وتقدم توجيهات بشأن الإعداد للمنتديات المقبلة.

٩٦ - وأعرب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ملاحظاته الختامية، عن شكره لجميع المشاركين لما قدموه من مساهمات موضوعية إلى المنتدى، وشدد على أهمية الإحساس المشترك بالملكية، وروح التعاون، والرغبة في التماس الحلول المجدية للجميع على كافة المستويات لتحقيق التعاون الإنمائي الفعال والدخول في حقبة جديدة بالنسبة للتنمية المستدامة.